

البيانات المالية لمصرف الوطنية للتمويل الأصغر بتاريخ ٣١ - ١٢ - ٢٠٢٣

بيان الوضع المالي		
مصرف الوطنية للتمويل الأصفر		
شركة مساهمة مملوقة خاصّة سوريّة		
كميّات ٣١ كانون الأوّل ٢٠٢٢		
٢٠٢٢	٢٠٢٣	لإيضاح
ل.س.	ل.س.	
الموجودات		
٦٠,٥٥٣,٧٨٨,١٤٤	٥	نقد وأرصدة لدى مصرف سوريّة المركزي
١٣,٧٤١,٣٦٦٥	٦	أرصدة لدى المصارف
١٩,٧٩٧,٤١,١٣٧٤	٧	إيداعات لدى المصارف
٦٥,٧٢٦,٦١٣,٩٨٠	٨	صافي التسهيلات الائتمانية للأفراد
٥٠,٩٤٨,٣٠٠	٩	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٤٤,٠٦٣,٠٣٨	١٠	حقوق استخدام الأصول المستأجرة
٥,١٠٨,٤٣,٧٢١	١١	موجودات أخرى
٧,١٦٦,٩١,٤٧٣٩	١٢	موجودات ذاتيّة مادية (مالي)
١,٦٨٨,٣١,٨٧١٤	١٣	موجودات ذاتيّة غير مادية (صافي)
١,٦٥,٠,٠,٠,٠,٠	١٤	وديعة رأس المال الخمسة لدى مصرف المركزي
١٢١,٧١٨,١,٢٠,٧٧٥		مجموع الموجودات
المطلوبات		
١٩,٣٧٦,١,٦٨٥٠	١٥	ودائع المصارف
٦٦,٦٦٥,٨٨٦,٠٨	١٦	ودائع البالанс
٥,٥٣٧,٩٢٢,٢٨٠	١٧	مطلوبات أخرى
٥,٠,٠,٠,٠,٠	١٨	أموال مقرّونة
٨٨,٦٢٠,٩١٢,٧٣٨		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية		
٣٣,٠,٠,٠,٠,٠	٢٠	رأس المال
١٠,٩,٩,٠,١٦٣	٢١	احتياطي قانوني
٥١,٢٢١,٩١٣	٢١	احتياطي خاص
(٦٣,٣٤٤,٦٥,٠٨)		(الخسائر المُوازكمة) / الأرباح المختبرة
٣٣,٠,٩٧,٢,٠,٣٧		مجموع حقوق الملكية
١٢١,٧١٨,١,٢٠,٧٧٥		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
التدقيق		
علي حمو		رئيس مجلس الإدارة
المدير المالي		الدكتور نصيم أبو الفضل
الرئيس التنفيذي		
مثير معاون		
إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٦ تشكّل جزءاً أساساً من البيانات المالية		
-		

خاص بشركات مساهمة وفرع الشركات الأجنبية	
شَهَادَةِ حُمَاسِيْنِ قَانُونِيْنِ	
<p style="text-align: right;">جَمِيعِ الْمَحَاسِنِ الْقَانُونِيِّينِ</p> <p style="text-align: right;">فِي سُورِيَّة</p>	
<p style="text-align: right;">إلى السادة المساهمين الغيرين</p> <p style="text-align: right;">مصرفوطنيةللتسويفالأصغر</p> <p style="text-align: right;">شركة مساهمة مقللة خاصة سورية</p> <p style="text-align: right;">دمشق، سورية</p>	
<p style="text-align: right;">الرأي المتحقق</p>	
<p>لقد دقتنا البيانات المالية لمصرفوطنيةللتسويفالأصغر شركة مساهمة مقللة خاصة سورية "المصرف" والتي تشمل بيان الرسم العائلي كما في ٢٠٢٢ كأول بيان للإيرادات وكل من بيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، والغيرات في حقوق الملكية والندقات النقدية للمسنة المنتهية بذلك التاريخ ولمدتها، للبيانات الخاصة أعلاه ومعلومات إضافية أخرى.</p>	
<p>في رأينا، واستناداً إلى النبذة المذكورة في فقرة أساس الرأي المتحقق، إن البيانات المالية المدققة تظهر بصورة عادلة، من حيث التوازن المالي، ووفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وأداءها ملائم وتدققت النقدية للمسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، والقوانين المصرفية السورية النافذة وبكلمات وفرازات على النقد والسلبي.</p>	
<p style="text-align: right;">أساس الرأي المتحقق</p>	
<p>تم الإعراف ببيان التسهيلات الإنسانية للأفراد بطريقة الفائدة الثانية على مدى عمر الفرض على كافة التسهيلات الإنسانية التي تم منحها حتى تاريخ ٣٠.٠٦.٢٠٢٢ بما ينافي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ – الأدوات المالية الذي ينص على أنه يتم الإعراف بإيراد القوائد من المدفوعات المالية بالتكلفة المقطعة باستخدام طريقة المائدة المعاملة. لم يتمكن من تحديد الأثر المتوقع لهذا الأمر على البيانات المالية المسنة المنتهية في ٣١.٠٣.٢٠٢٢.</p>	
<p>لقد قمنا بتدقيقه، لقد تم شرح مسؤولياتنا كمحاسب تلك المعابر في فقرة "مسؤولية مدقق البيانات حول تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا، إنما مستفيض عن المصرف وفق "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين وقواعد السلوك المهني في الجمهورية العربية السورية والمتعلقة بتدقيق البيانات المالية للمصرف. هذه، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه النطليات. نعتقد بأن بيانات التدقيق التوثيقية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتتوفر أساساً لرأينا المتحقق.</p>	
 رقم التسجيل / ش	رقم الترخيص / ١٧ / ش
اسم _____ شركة المسان ومشاركته محاسبون قانونيون المدينية المهنية	

<u>مصرفوطنيةلتعميلالأصغر</u>		
<u>شركةمساهمة مختلطة خاصة سوريّة</u>		
<u>بيانالتدفقات النقدية</u>		
<u>للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول</u>		
<u>٢٠٢٢</u>	<u>٢٠٢٣</u>	<u>إيضاح</u>
<u>ل.س.</u>	<u>ل.س.</u>	
(٣٥٣,٥٢٠,٠٠)	(٨٠,٠٠٠,٠٠)	١٠
(٣٥٣,٥٢٠,٠٠)	(٨٠,٠٠٠,٠٠)	
١٠,١٠٣,٥٣٨,٤٣٠	٦٠,٤٨,٨١١,٠١٦	
١,٦٩٢,٦٥٧,٤٠١	١١,٧٩٦,١٩٥,٨٣١	٣٠
<u>١١,٧٩٦,١٩٥,٨٣١</u>	<u>١٧,٨٤٥,٠٠٦,٨٤٧</u>	<u>٣٠</u>
<u>التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية:</u>		
<u>المدفوعات على التزامات عقود الإيجار</u>		
<u>صافي النقد المستخدم في النشاطات التمويلية</u>		
<u>صافي الزيادة في النقد وما في حكمه</u>		
<u>النقد وما في حكمه في بداية السنة</u>		
<u>النقد وما في حكمه في نهاية السنة</u>		
<u>المدير المالي</u>	<u>الرئيس التنفيذي</u>	<u>رئيس مجلس الإدارة</u>
علي حمود	منير هارون	الدكتور تيسير أبو الفضل

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٦ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية

- ٨ -

مصرف الوطنية للتمويل الأصغر		
شركة مساهمة مغفلة خاصة سورية		
بيان الأرباح أو المخسائر والدخل الشامل الآخر		
<u>للسنة المنتهية في ٢١ كانون الأول</u>		
البيان	البيان	البيان
القوائد الدائنة	٢٢	٢٣
صافي إيرادات المفوائد	٢٣	٢٢
الرسوم والعمولات الدائنة	٢٤	٢٣
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	٢٥	٢٤
صافي إيرادات المفوائد والرسوم والعمولات	٢٦	٢٥
إيرادات تشغيلية أخرى	٢٧	٢٦
إجمالي الدخل التشغيلي	٢٨	٢٧
نفقات الموظفين	٢٩	٢٨
استهلاكات واطفالات	٣٠	٢٩
استهلاكات حقوق استخدام الأصول المستأجرة	٣١	٣٠
استرداد / (مصرف) مخصص المخسائر الائتمانية المترتبة	٣٢	٣١
مصاريف إدارة وعمومية	٣٣	٣٢
إجمالي المصروفات	٣٤	٣٣
صافي (خسارة) / الربح قبل الضريبة	٣٥	٣٤
ضريبة الدخل عن سنوات سابقة	٣٦	٣٥
صافي (خسارة) / الربح بعد الضريبة	٣٧	٣٦
حصة السهم من (خسارة) / ربح السنة	٣٨	٣٧
المدير المالي	٣٩	٣٨
علي خود	٤٠	٣٩
الرئيس التنفيذي	٤١	٤٠
منير هارون	٤٢	٤١
رئيس مجلس الإدارة	٤٣	٤٢
الدكتور نسيب أبو الفضل	٤٤	٤٣
إن الإيصالات المرفقة من ١ إلى ٣٦ تشكل جزءاً أساسياً من البيانات المالية		

مسؤوليات الإدارة والقيمين على الحكومة في إعداد البيانات المالية للمصروف

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، كذلك إن الإدارة مسؤولة عن الضبط الداخلي الذي تراه ضرورياً لتمكينها من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشطة عن غش أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية تكون الإدارة مسؤولة عن تقديم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح حيث يتحقق، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية الخاضعي، ما تتوخى الإدارة تصفيه المصرف أو وقف عملياته، أو عندما لا يتوفر لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن القيمين على الحكومة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصروف.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن غايتها تتمثل بالحصول على تأكيد مغلوط فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشطة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا، إن التأكيد المغلوط هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكن لا يضم أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف تماماً أي خطأ جوهرى في حال وجوده، وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ، وتغير جوهرية بشكل فرىدي أو تجتمع فيما إذا كان من المفروض تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الثقة المهنية طوال فترة التدقيق، كما تقوم أيضاً:

- بتحديث وتقييم خطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشطة عن الغش أو خطأ، كذلك التصميم والإجراءات التقديمي بما ينسجم مع تلك المخاطر والمخصوص على آلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً راسياً، إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهرى ينبع عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الغش التأطير، التزوير، الخلاف المحدد،سوء التبليغ أو تجاوز نظام الرأي الداخلي.
- بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلية ذات الصالحة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بعرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملاءمة السياسات الخاضعة للميثبة ومعقولية التقديرات الخاضعة والإيصالات المتعلقة بما المعددة من قبل الإدارة.
- باستئناف مدى استخدام الإدارة مبدأ الاستمرارية الخاضعي، وبناءً على آلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم القيين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المصرف على الاستمرار، وفي حال الاستئناف يوجد حالة جوهرية من عدم التيقن، يبوجب علينا القول أن الاتهاء في تقريرنا إلى الإيصالات ذات الصالحة الواردة في البيانات المالية، أو في حال كانت هذه الإيصالات غير كافية بوجوب علينا تعديل رأينا، هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على آلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالصرف إلى توقف أعمال المصرف على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الإلزامي، بنية ومحظوظ البيانات المالية، بما في ذلك الإيصالات، و فيما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالوصول مع القيمين على الحكومة فيما يتعلق على سبل المثال لا الحصر ببيان توقيت ونتائج التدقيق العامة، بما في ذلك أي خلل جوهرى في نظام الرقابة الداخلية قد يبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بالاطلاع على القيمين على الحكومة بيان يظهر امتناناً لقواعد المسؤولية المهنية المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي تجعل الاعتقاد بأن تأثيرها يمكن احتساباً بشكل مغلوط وإجراءات الحماية ذات الصالحة حيث يتحقق.

